

# الربح: 5 سنوات أمام الاقتصاد الكويتي للتعافي من تداعيات الأزمة

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي في «استحواد القابضة» مع «الأنباء»

عمر راشد

في أول لقاء له بعد توليه رئاسة مجلس إدارة شركة استحواد القابضة بجانب منصبه العضو المنتدب والرئيس التنفيذي، أوضح ضرار الربح في لقاء مع «الأنباء» أن الاقتصاد الكويتي أمامه 5 سنوات للتعافي وذلك في ظل الأوضاع الحالية التي يعاني منها. ودعا الربح الهيئة العامة للاستثمار إلى التقدم لشراء صفقة «زين» بدلاً من أطراف اجنبية باعتبارها أحد معالم الاقتصاد الوطني البارزة وتعد فرصة واعدة للاستثمار. مبدياً في الوقت نفسه تخوفه من عدم إتمام صفقة «زين» والتي ستؤدي إلى انهيار حاد في السوق. ورأى الربح أن فكرة تأسيس بنك وربة لم تكن موفقة مستنداً إلى أن معايير «بازل 2» بشأن معدل كفاية رأس المال ومعدل السيولة قد لا تساعد على تحقيق درجة المنافسة المطلوبة بين البنوك الإسلامية الموجودة. وبين أن الشركات الاستثمارية فقدت الكثير من قدراتها على خلفية تداعيات الأزمة المالية وشح السيولة وامتناع البنوك عن إقراض الشركات بدعوى الحد من

تكرار تجربة الديون المتعثره. وقال الربح في شأن تعامل «المركزي» مع بنك بوبيان: كنت أتمنى أن يعد المركزي تقريراً في بنك الخليج كما أعده في بوبيان. متمنياً التوفيق للبنك الوطني في إدارة البنك ومعتمداً أن الوطني قادر على زيادة دور بوبيان في صناعة الصيرفة الإسلامية. ورداً على تخوف البعض من تكرار تجربة بوبيان في وربة. أجاب الربح أن سهم بوبيان تم بيعها بـ 600 فلس للسهم. وأوضح أن شبح الإفلاس لا يزال يطرق أبواب الشركات الاستثمارية إذا استمر شح السيولة وامتناع البنوك عن إقراضها. متمنياً من «المركزي» التدخل لإنقاذها من عثرتها الحالية. داعياً الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسات الحكومية الأخرى للتدخل لشراء الأصول المتعثره والتي ستحتج لها أرباحاً جيدة للغاية. ورداً على ما يثيره البعض من إشاعات حول «استحواد». أجاب الربح: لا يهمني ما ينثار من ضجة حول الشركة وكل ما أريده من المساهمين «الصبر» حتى تكتمل استراتيجية العمل والتي تكملت بالنجاح في سداد جزء كبير من مديونية البنك التجاري وتم جدولة باقي المبلغ. ولفت الربح إلى أن الشركة تمكنت من تنفيذ 3 استحوادات مهمة على حصص في شركات استثمارية وخدمية في السوق وتتحرك الآن لتنفيذ شركة زراعية متخصصة في الكويت خلال المرحلة المقبلة. وحول اندماج «استحواد» مع «المدار» قال إن الفكرة لا تزال قائمة ونحن في انتظار نتيجة الدراسة المعدة في هذا الأمر والتي سيعلن عنها نهاية العام الحالي. وفيما يلي التفاصيل:



ضرار الربح

## لست متفائلاً بأداء الشركات الاستثمارية فالمحفزات «غائبة» للخروج من أزمته الراهنة



ضرار الربح يتحدث للزميل عمر راشد (محمد ناصر)

مجلس الإدارة؟  
 باعتماداً أن السبب يعود لتصرفات مسؤولين سابقين للبنك في الدخول باستثمارات غير محسوبة جعلت البنك يلجأ لزيادة رأسماله حالياً ولم يحاسبهم «المركزي».

**مساهمو «استحواد» والقضاء**  
 كيف ستعامل مع مطالب المساهمين الراغبين في اللجوء للقضاء؟  
 أود أن أؤكد بدايةً أن إيماني بالشركة وقدراتها بلا حدود، وأنا لا يهمني الضجة التي يثيرها البعض حول الشركة ولكنني أؤكد هنا أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها الشركة أقرت على الجميع.

إن تأثرت «استحواد» بتداعيات الأزمة؟  
 ومن في الكرة الأرضية لم يتأثر بتداعيات الأزمة؟ ونحن جزء من كيان إقليمي وعالمي ولدينا شركات ومحافظ استثمارية داخل الكويت والبحرين ولندن وتأثرنا بها.

البيعض ينتقد أداء الشركة على أساس تراجع السهم؟  
 أي شركة وأي كيان تأثر، وهناك شركات كبرى في بورصة الكويت انخفضت أسعارها السوقية بشكل كبير وهناك أسهم بلغت أسعارها 30 و 40 فلساً رغم أنها شركات لها وزن ونقل في السوق.

وماذا فعلت الشركة للتهوؤ بالأسعار من مستوياته الحالية؟  
 الشركة ورغم تداعيات الأزمة ابتعدت عن «تجميل ميزانيتها»، وقامت بتطبيق المعايير المحاسبية العالمية ومنها معيار 39 لتخفيف أوضاعها، واستخدمت سيولتها في سداد مديونياتها، حيث قاست بخفض مديونياتها إلى 24 مليون دينار وقمنا بجدولة 37 مليون دينار المتبقية تجاه قرض البنك التجاري الذي جاء بسبب ثقة البنك في الشركة وأدائها.

**مديونية «التجاري» تقلصت**  
 ولكن، ألا ترى موقف «التجاري» غريباً في وقت تشهد أروقة المحاكم نزاعاً بين «الدار» على أسهم «بوبيان»؟  
 النزاعات التجارية أمر طبيعي وموجودة في كل مكان وزمان وهي لا تفسد للود قضية ففي النهاية المسألة تندرج تحت بند الحقوق والوجود حالياً بين الجانبين نزاع تجاري وليس شخصياً وعلى مستوى عملي المهني.

ولكنكم تتأثرون بها؟  
 بالتأكيد، نحن نتأثر بأي شركة في السوق، فانا أودع ربي أن لا تفضّل صفقة «زين» لأنه إذا تمت الصفقة فسوف تنعكس على السوق

إيجاباً، كما فعلت مشاريع الكويت ببيع حصتها في الوطنية للاتصالات. ماذا عن استثمارات «استحواد» المستقبلية؟  
 «رحال للخدمات اللوجستية»، وقمنا بالاستحواد على 15٪ في شركة استثمارية غير مدرجة رأسمالها 50 مليون دينار، كما استحوذنا على 15٪ من رأسمال شركة صناعية وخدمية بنسبة 15٪، كما قمنا بشراء أرض صناعية في الأحمدية والبالغه 10 ملايين دينار في استحوادنا جديدة وكذلك سداد جزء من سداد مديونياتنا.

وماذا عن شركة منازل مصر؟  
 نمتلك 21٪ من الشركة وهناك مشروع «لبان» بدأت الشركة في تسويقه على مساحة مليون متر مربع في منطقة التجمع الخامس بالقاهرة، وهناك شركات كبيرة تريد الحصول على المحول التجاري.

وهل تفكر «استحواد» في مشروعات جديدة؟  
 نقوم حالياً بدراسة فكرة تأسيس شركة زراعية متخصصة في الكويت ودراسات الجدوى في مراحلها النهائية وسنعلن عنها في حال ثبت جدواها خلال المرحلة المقبلة.

رغم البيروقراطية مع الكويت تركز «استحواد» في مشروعاتها على الداخل؟  
 لدينا بجانب مساهمتنا في الداخل مساهمات رئيسية ومنها «جروينر هاوس» في لندن وكذلك لدينا 7٪ في «استون مارتن».

سبب «الدار»؟  
 لا، الشركة موجودة وهي شركة صناعية تعمل وهذه الحصص باسم الشركة ولنا الحق في بيعها.

هل هناك نية للخروج؟  
 نعم، فليس هناك استثمار «أبدى» والأمر يتوقف على مصلحة المساهمين الفرض المناسبة بما يضمن حقوق المساهمين.

تحدثت عن استثمارات كبيرة وسعر السهم لا يتعدى 24 فلساً للسهم؟  
 4 أو 5 دلائل من الجنسية غير الكويتية هم من يقومون ببيعها عند سعر متدن ولدينا نية لرفع قضايا على تلك المكاتب.

لو كنت وزيراً للتجارة كيف تقوم بضبط أداء الشركات المخالفة؟  
 أول قرار يجب اتخاذه إغلاق سوق «الجت» ووضع الشركات المدرجة وغير المدرجة تحت رقابة وزارة التجارة، فلا يمكن أن تتهر حقوق المساهمين لشركات ذات أصول قوية بسبب بعض المغامرين.

هل أجلت قرار الإدراج؟  
 الإدراج في الوقت الراهن ليس جيداً، فالشركات في السوق تعاني من تداعيات الأزمة المالية ولو تم إدراجها لوصلت قيمة السهم لمستويات متدنية للغاية.

استراتيجية «استحواد» المستقبلية، إلى أين؟  
 أتمنى الصبر من قبل المساهمين لرؤية النتائج وللمساهمين الحق في اللجوء إلى القضاء ولو كانت هناك 4000 قضية فليست لدي مشكلة وللجميع الحق في هذا الأمر.

هل سقط مجلس الأمة في إصدار قوانين «فعالة» للخروج من الأزمة؟  
 أنا لا أحفل بمجلس الأمة الأخطاء ولو كنت عضو مجلس أمة لطالبت بنفس الشيء، فالحكومة لم تسوق مشاريعها بشكل جيد، ولم تستطع تسويق مشروع واحد فمستشفى جابر إلى الآن لم يتم التحرك عليه رغم مرور سنوات.

الكويت إذن بحاجة إلى قوة تنفيذ الحكومة؟  
 بلا شك، فلا يمكن أن تكون الرقابة اللاحقة هي صاحبة القرار في تنفيذ المشروعات الحكومية.

و«أجيليتي» «مفخرة» للاقتصاد. هل وجود شركات «جيدة» يساعد بلا شك على تصحيح الأوضاع؟  
 نعم، فالشركات الجيدة توضع الشركات حالياً مؤلم الأداء الاقتصادي ووضع الشركات حالياً مؤلم وتحتاج إلى المساعدة للقيام بدورها المطلوب، فتعثر الشركات أثر بلا شك على القطاع المصرفي الذي تأثر بأدائها، وأوضح أن الشركات تأثرت بهذا الوضع، إذ إن 80٪ من عمل البنوك يعتمد على الشركات.

**بنك «وربة»**  
 باعتقادك، هل كانت «الهيئة» موفقة في تأسيس بنك وربة؟  
 أنا عاتب على الهيئة في تأسيس بنك وربة، فالأمر لم يستند لمعايير اقتصادية وإنما لمعايير سياسية، واتساءل أي بنك الآن يستطيع العمل برأسمال 100 مليون دينار ويستطيع المنافسة بين البنوك الموجودة مثل بنك الكويت والشرق الأوسط وبنك الكويت الدولي وبيت التمويل الكويتي.

إن تأسيس «وربة» افتقر للمنطق الاستثماري؟  
 نعم، فليس من المعقول أن اتخرج من بوبيان وأدخل في تأسيس بنك على أسس بعيدة تماماً عن المنطق الاستثماري.

البيعض توقع أن يؤول مصير وربة مثل «بوبيان»؟  
 أتمنى أن يؤول مصيره مثل بوبيان الذي تم بيعه بـ 600 فلس للسهم، إلا أن تجربة البنك قد تتعرض للفشل في ظل المنافسة الشرسة التي سيواجهها في قطاع صناعة الصيرفة الإسلامية.

**«المركزي» و«بنك بوبيان»**  
 هل كان المركزي «عادلاً» في تعامله مع «بوبيان»؟  
 كنت أتمنى أن يقوم المركزي بكتابة تقرير مماثل في «بنك الخليج» خلال جمعيته العمومية مثل الذي كتبه في بنك «بوبيان»، فبنك الخليج عانى من الأزمة مثلنا ولم يحرك «المركزي» ساكنا، وأبلغ دليل للرد ما توصلت إليه لجنة تقصي الحقائق التي اقترحتها في عمومية «بوبيان» والتي برأت ساحة جميع أعضاء مجلس الإدارة وأتمنى أن يكمل بوبيان مسيرته مع البنك الوطني، فالوطني يمتلك قدرات كبيرة وباستطاعته إحداث نقلة نوعية بنسبة 100٪ فسي البنك خلال الفترة المقبلة وأتمنى لهم كل التوفيق.

هل جاءت زيادة رأسمال البنك بسبب تصرفات

بداية إلى أين يتجه الاقتصاد بعد عدم استجابته لتعافي الأسواق المحلية والعالمية من الأزمة؟  
 الكويت كانت من أوائل دول الخليج التي بدأت التحديث الاقتصادي واستطاعت بناء نهضة حديثة، واليوم لا يزال الاقتصاد يعاني من تداعيات أزمة مالية حادة ويفتقد محفزات تساعده على الخروج من تداعيات الأزمة الراهنة، وفي اعتقادي أنه رغم التعافي من الأزمة الحالية، فإن السوق لا يزال يفتقد محفزات حقيقية تخرجه من حالة الركود التي يعيشها حالياً، وأتوقع أن الاقتصاد أمامه 5 سنوات للتعافي إذا استمرت الأوضاع على حالها.

هل تعتقد أن السسر في تأخر التعافي وضع الشركات المتعثره؟  
 بلا شك، فالشركات تعيش أزمة سيولة حقيقية وتسعى للخروج منها ومع انشداد الأفق أمامها لتمويل أنشطتها باتت الرؤية بالنسبة لأوضاع تلك الشركات ضبابية.

برأيك هل كان «المركزي» موفقاً في علاج أزمة الشركات؟  
 المحافظ وفريق العمل الاقتصادي بذلوا جهداً كبيراً في إخراج قانون الاستقرار المالي ولكن لا يمكن الحجر على مرور القانون دون أن تكون هناك ممارسة وعمل.

الشركات رفضت قانون الاستقرار وكذلك بعض النواب، فهل تتوقع سقوطه؟  
 مجلس الأمة يركز على إسقاط القروض عن المواطنين وهو أمر سببي وسيؤدي إلى زيادة سلوكيات الأفراد نحو الأسوأ.

عاصرت وشاركت في تجربة شراء «الهيئة» الأصول على خلفية أزمة «المناسخ»، فهل تدعو الهيئة لتكرار التجربة؟  
 نعم، وقمنا بشراء أصول أكثر من 100 شركة وأكثر من 300 ممثل من الهيئة وقامت الهيئة بالبيع وجني أرباح «خيالية» من موضوع التخصص حيث توقف البرنامج منذ منتصف التسعينيات.

تطالب الهيئات الحكومية إذن بشراء أصول الشركات المتعثره؟  
 نعم، فقد آن لتلك الهيئات الحكومية استغلال الفرص الاستثمارية الجيدة في السوق ويمكنها العمل على تغيير مجالس الإدارات وإعادة هيكلتها من جديد وسوف تجني أرباحاً خيالية.

وهل تطالب بعودة البرنامج؟  
 لا بد من وجوده، فالحكومة ملزمة بمساعدة الشركات وإصلاح الأضرار الفادحة بها، بحكم الدستور الكويتي الذي ينص على أنه إذا تضرر المواطن من كوارث طبيعية فالحكومة ملزمة بإصلاح الأوضاع.

البيعض يتوقع إفلاس بعض الشركات الاستثمارية، فهل تتفق مع هذا؟  
 أنا لست متفائلاً بالنسبة لمستقبل الشركات، فالمحفزات «غائبة» للخروج من أزمته فارتفاع أسعار النفط سيذهب إلى المواطن وليس الشركات، التراضي المتبادل بين مجلس الأمة والحكومة يهدد الاستقرار السياسي، تدخل المال العام لمساعدة الاقتصاد غير موجود وأتمنى أن تقوم الحكومة بتنفيذ خطتها الاقتصادية وهي الوحيدة الكفيلة بإعادة العجلة الاقتصادية إلى الأمام.

**صفقة «زين» والشركات الجيدة**  
 وهل تتمنى أن تقوم «الهيئة» ببيع حصتها في «زين»؟  
 أتمنى أن تقوم الهيئة بشراء حصص الـ 46٪ في «زين» فهي من أعمدة الاقتصاد الكويتي وأعتقد أن سعر دينارين معقول وأفضل من الدخول في شراء «ميريل لينش» و«سيتي غروب»، وأؤكد لك أن وجود شركات مثل «زين»

## أدعو «الهيئة» إلى التقدم لشراء صفقة «زين» باعتبارها فرصة واعدة للاستثمار

## الحكومة «ملزمة» بمساعدة الشركات وإصلاح الأضرار الفادحة بها بحكم الدستور الكويتي

## لو كنت وزيراً للتجارة لقلت بإغلاق سوق «الجت» تعزيزاً للرقابة على الشركات المدرجة وغير المدرجة

## اندماجنا مع «المدار» لا يزال قائماً ونتيجة الدراسة سيعلن عنها قبل نهاية العام الحالي

## السوق إلى الأسوأ في 2010 من دون «زين»

أبدى الربح تخوفه من عدم إتمام صفقة «زين» وقال إنه في حال عدم إتمام الصفقة فإن السوق سيستجه إلى الأسوأ، ولتحدث بصراحة، هناك ما بين 5 و 6 شركات تقود السوق هي «الوطني» و«التجاري» و«بيتك» و«زين» و«أجيليتي» وأي «هزة» في أي من تلك الشركات ستؤدي إلى كارثة.

## شبح الإفلاس لا يزال موجوداً

أوضح الربح أن المديونيات الثقيلة على الشركات الاستثمارية قد يؤدي إلى دخولها في شبح إفلاس وهو ما يعني عمل نظرية «الدومينو» في بقية الشركات، وإعلان إفلاس شركات أخرى وهو ما سيضر بشدة بالأداء الاقتصادي وهناك شركات بحاجة إلى فلترة.